الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي

جامعــة عبد الحميـد بن باديس

كلية الآداب والفنــون

قسم الدراسـات اللغويــة

المشـروع : بلاغة عربية

المستـوى: ماستـر

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تحت عنـــوان

أسلــوب الحذف في كتاب " عروس الأفراح" لبهاء الدين السبكي

من إعداد الطالب:

بلهواري نور الدين

تحت إشراف:

الدكتور: محمد كمال بلخوّان

الموسم الجامعي: 2015-2016 م

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا هن يهده فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ،والصلاة والسلام على أشرف خلق الله ، محمد بن عبد الله و على آله وصحبه الأبرار الطيّبين أما بعد :

فلقد مثلت اللّغة ولا تزال الحامل الأساسي لثقافة أي أمة ،ومنبع تفكيرها ،ومعيار تحضرها من عدمه ،فاللّغة ذات طابع تواصلي بين الأفراد والمؤسسات والهيئات ،ومن هذه الأهمية وجب على القائمين عليها تطويرها وتحسين أدائها وتفعيل دورها في المجتمع على جميع الأصعدة والمستويات

واللّغة العربية كسائر لغات العالم لا ينبغي أن تتأخر في ذلك ،إذ خصها الله عزّ وجلّ بكتاب كان هو العضد المتين لصونها ،والّذي ارتكزت عليه وبنّت أسسها من خلاله ،حيث كان الاهتمام بأساليب الذكر الحكيم ومكامن الإعجاز فيه ،إذ عكف النحاة والأصوليون وأهل البلاغة على الكشف عن هذه الأساليب وبيان الحكمة منها .

وباعتبار اللّغة مجموعة آليات تركيبية ، حيث تشتمل على الحرف والكلمة المفردة والكلمات داخل سياق معيّن ،هذا الأخير ما عرّف بالجملة أو التركيب الإسنادي ، وهو الجزء الأكبر الّذي حضي باهتمام البلاغة ،ومنه وبه كان الإعجاز ظاهرا جلّيا في القرآن الكريم ،حيث كان محل طعن البعض وسوء تأويل من الأخر ،إلاّ أنهم عجزوا على تحديه وانبهروا بتركيبه وعجيب

تأليفه وحسن سبكه ،فكان الحذف من بين تلك الأساليب ،وهو مدار هذا البحث باعتباره نمطا تعبيريا متميزا راقيا لا يتمكن منه الاّ خاصة النّاس والبارع في فنون القول ،والمحيط بأساليب البلاغة العربية ،والمطّلع الاطّلاع الواسع على تراث الأمة قرآنا وحديثا وشعرا ونثرا ومن هنا كانت الرغبة في اكتشاف هذا اللون البلاغي .

ولقد دوّنت في هذا الأسلوب وغيره في إطار علم المعاني عديد المؤلفات على امتداد العصور البلاغية ،والحقب الأدبية المتلاحقة وحسب ظروف كل قرن . فالبلاغة عموما شهدت عدة محطات امتازت بالتباين في الطرح والمنهج والغاية واحدة وهي الوقوف على جمال التعبير وأسرار الجمل و التراكيب وقد وقع اختيارنا على فترة متأخرة من هذه المحطات ،وهي فترة كثيرا ما وصفت بالجمود ،وهي فترة القرن الثامن للهجرة حيث سادت كتب التلخيصات والشروح والحواشي على أهم مؤلفات البلاغة العربية كتاب " مفتاح العلوم " لأبي يعقوب السكاكي .
وكان الاختيار منا على أحد شروح" تلخيص المفتاح" للقزويني (739ه) وأهمها وهو كتاب " عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح " من تأليف قاضي القضاة الشيخ بهاء الدين السبكي (773) ،وكان الاختيار على أساس قلة الدراسات الّتي تناولت هذا المؤلف لأن أغلبها كانت لمشاهير البلاغة نحو عبد القاهر الجرجاني وغيره ن وقد أُغفل النظر في أئمة البلاغة في هذا القرن ،ربما يرجع ذلك إلى الرؤية النقدية السائدة حول هذه الفترة بأنها فترة جمود فكري وعدم

التجديد في البلاغة واقتصارها عل التلخيصات والشروح والحواشي التي كان الإطناب والتكرار السمة البارزة عليها ،إضافة إلى نعته بعصر التعقيد والافراط في استعمال العقل والمنطق ويظهر ذلك من خلال تقسيمات وتبويب الكتب والمصنفات .

وقد أوردنا هذا الموضوع في فصلين ،الأوّل منه كان استعراضا للتعريفات والمفاهيم الخاة بمصطلح الحذف وتتبع معانيها في المعاجم العربية التراثية ،وكذا تداول المصطلح عند عدد من روّاد البلاغة والنحو معتمدين في ذلك على التسلسل الزمني للأعلام الّين تحدثوا عن مصطلح الحذف ،إضافة إلى ذلك وقفنا عند أنواع الحذوف في اللّغة ،وبيان الأغراض الناتجة عن استعماله ، وفي ختام الفصل عرّجنا على المقاربة بين رؤية النحاة والبلاغيين حول الحذف .

وفي الفصل الثاني كان الموضوع . الحذف . عند أحد أعلام البلاغة وهو بهاء الدين السبكي من خلا كتابه " عروس الأفراح " ، واستخراج الأغراض التي تنجم عن استعماله ومقامات وروده والكشف عن مواطن السحر في هذا الأسلوب الفني المتميز ،معرّجين فيه إلى المواطن التي ورد فيها الحذف ،إذ جاء على ضربين حذف جمل أو أجزاء جمل وكان ذلك في باب الإيجاز بالحذف ،وحذف المفردات الذي كانت دراستنا قائمة عليه دون الأول ،وقد أور ده في ثلاثة محطات هي أحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل ،إذ فصلنا القول في كل

واحد منها على الحيّاد ،وذيّلنا البحث بخاتمة كانت استنتاجا لما وقع عليه فهمنا في هذا الفن ،وقائمة للمصادر والمراجع اتي كانت العمدة في توجيهنا وامدادنا بالمادة اللازمة للبحث وفهرس للموضوعات في آخر البحث .

وقد نوّعنا في آلية الدراسة لهذا الموضوع بين المنهج الوصفي والتاريخي ومنهج التحليل البلاغي من خلال الشرح وطرح القضايا ،وهي آليات ناسبت الموضوع كونه من مباحث علم المعاني الذي يحتاج إلى التعمق و التحليل في استخراج الأحكام لصلته بالنحو .

وككل البحوث ،واجهتنا في البحث بعض الصعوبات والعقبات مثل قلة الدراسات المتوّفرة التي تناولت جهود السبكي ،إضافة إلى عدم الإلمام بالشكل الكافي بمنهجية دراسة الكتب التراثية وزيادة على ذلك طوابير استعارة الكتب من المكتبات ،إلا أننا ذيّلنا تلك الصعوبات وخضنا غمار البحث بتوفيق من الله عزّوجلّ ودعاء الوالدين ،ونسأل الله أن يغفر لنا زلاّتنا وأن يعلمنا ما ينفعنا وهو المستعان .

***تمهيد:**

يعتبر أسلوب الحذف في الكلام ظاهرة شائعة في جميع اللّغات ، لاسيّما اللّغة العربية ،وهو على اتصال وثيق مع فنون البلاغة رغم أنه ذا طابع نحوي ، حيث إن الكلام لا يكون بليغا إلاّ إذا كان موجزا ، فالبلاغة هي التعبير عن عدة معاني بقول جزل يزيده جمالا و رونقا ، وفي هذا الشأن تناولت عديد الكتب التراثية والدراسات الحديثة في النحو أو البلاغة من خلال علم المعاني هذه الظاهرة الخاصة بالجملة والتركيب وأحوالهما ، ومنه ينبغي علينا قبل الخوض في هذا الفن أن نقف عند تحديد التعريفات اللّغوية والاصطلاحية في أمهات المعاجم التراثية وكذا كتب البلاغة القديمة.

1) الحذف لغة :

الحذف في اللّغة يشمل معناه في المعاجم ، فالحذف لفظ مشتّق من مادة ح/ذ/ف/ ، وهو على وزن فَعَلَ والمصدر للفعل الثلاثي (حذف) . وقد جاء في "لسان العرب " من باب " حذف " حذف الشيء يحذفه حذفا : أي قطعه من طرفه ، والحجّام يحذف الشَعر ... والحذافة : ما حُذِفَ من شيء فطرح[1]

وأذن حذفاء : كأنّها حُذِفَتْ أي قطعت والحِذفة هي القطعة من الثوب . وجاء في الصحّاح : وحذف رأسه بالسيف حذفا أي ضربه فقطع منه قطعة ، والحذف الرمي عن جانب والضرب عن

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، تح : عبد الله علي الكبير ،دار المعارف ،القاهرة ،ط ج ،مادة ح/ذ/ف ص811

جانب . قال الأزهري :" وقد رأيت رعيان العرب يحذفون الأرانب بعصيّهم إذا عدت ، فربما أصابت قوائمها فيصيدونها ويذبحونها [1] . والحذف الوصل تقول : حذفني فلان بجائزة أي وصلني بها ، وحذف الشيء اسقاطه ومنه ما جاء في الحديث النبوي الشريف :" حذف السّلام في الصلاة سنّة " وهو تخفيفه وترك الاطالة فيه .[2]

ومن خلال الاطّلاع في المعاجم العربية يظهر أن الحذف ينحصر في معاني الرمي مطلقا أو الرمي على جانب وهي معانٍ أصلية لهذه المفردة وأقدمها استعمالا ،ومنه أيضا القطع مطلقا أو القطع من طرف ومنه قولهم "حذف الأرنب فرسه " أي قطع طرفه وقولهم " القطع من طرفه " حذف الحجّام الشعر ومنه الوصل يقال حذفني بجائزة أي وصلني وكذلك الحذف يعني الإسقاط مطلقا يقال :" أحذفت من شعري " إذا أخذت منه وأسقطته وهذا المعنى هو أشد المعاني اللّغوية اتصالا بالمعنى الاصطلاحي المستعمل كقاعدة نحوية أو بلاغية .

2) الحذف في الاصطلاح :

لقد تنوّعت وتعددت استعمالات لفظ الحذف كمصطلح بين علماء النحو وأهل البلاغة وحتى في الصرف وعند علماء العروض ، فهذا المصطلح شهد تكوّرا وتغيرا في الدلالات حسب توظيفه

[1] الازهري ، معجم تهذيب اللّغة ،ج 3، ص486

[2] الجوهري ، الصحّاح ، تح : محمد محمد تامر ،دار الحديث ، ط 2009، ص1341

من جهة كل طرف وبالتالي صعُّب عليهم تحديد مجاله ، وفي ما يأتي سنعرّج على أهم آراء العلماء في الحذف مفهوما أو استعمالا .

أولا : الحذف عند سيبويه (180هـ) :

لقد وردت لفظة الحذف عند سيبويه في مصنفه " الكتاب " ، ولعله من الأوائل الّذين استعملوا هذا المصطلح استعمالا علميا ،مقصيا دلالته اللّغوية الواسعة ،و إنما طوّر معناه فخصصه بعد أن كان عاما ، ويضاف إلى ذلك على أنه لم يورد سيبويه لنا في مؤلفه ايّ تعريف صريح للحذف ، وإنما اكتفى بذكر الشواهد والأمثلة التي يندرج تحت لوائها هذا المصطلح إذ يقول :"و اعلم أن الآخر غذا كان يُسكن في الرفع حُذِفَ في الجزم ، لئلا يكون بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع ...".[1]

فالحذف عند سيبويه هو إسقاط عنصر من عناصر التركيب ،سواء كان المسقط حركة أو حرفا أو كلمة أو جملة ، ويمكن ملاحظة مدى العلاقة بين المعنى اللّغوي المتمثل في الإسقاط والمعنى الاصطلاحي عنده ، فالدلالة الاصطلاحية مستوحاة من الدلالة اللغوية.

[1] سيبويه ، الكتاب ،تح: عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،ج1 ،ط3 ،1998 ،ص23

ثانيا : الحذف عند الجاحظ (255هـ) :

عرف مصطلح الحذف عند الجاحظ تطوّرا واتساعا في الدلالة بعد أن كان محدود الدلالة عند سيبويه و عمّت بعد التخصيص ، ولم يذكر أيضا هو الآخر تعريفا صريحا للحذف ،ولكنه استعمل الشواهد التي أوردت الحذف ،حيث يقول : " قال عمر بن عبد العزيز لعبد بني مخزوم إنّياخاف الله فيما قلّدت قال :لست أخاف عليك أن تخاف ،وإنما اخاف عليك أن لا تخاف " أي لا أخاف عليك أن تخاف ما قلّدت ، وإنما أخاف عليك أن لا تخاف ما قلّدت .[1]

وذكر الجاحظ هذا في باب القول في المعاني الظاهرة باللفظ الموجز في كتاب " البيان والتبيين وقد دخل إلى دراسة الحذف في البلاغة من باب الإيجاز الذي يعّرفه بأنّه " جمع المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة "[2] وفي هذا الصدد دليل واضح أن الإنسان العربي كان مطبوعا على الجنوح إلى الإيجاز لغايات بلاغية .

ثالثا : الحذف عند الرمّاني (386هـ) :

وبمجيء الرماني أصاب مصطلح الحذف الخصوص في دلالته بعد أن كان عان الدلالة على يد سابقيه ، فالحذف حسبه هو إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى

[1] الجاحظ ، البيان و التبيين ،تح :عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ج1 ،ط7 ،1998 ،ص211

[2] الجاحظ ، الحيوان ،تح : عبد السلام هارون ،مكتبة مصطفى البابلي ،مصر،ج3 ،ط2،1965،ص86

الكلام [1] وقد ذكر الحذف في باب الإيجاز إذ نجده يقول : " الإيجاز تقليل الكلام من غير إخلال المعنى ، وإذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ كثيرة ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة ...

والإيجاز على وجهين حذف وقصر " [2] فقد اقتصر الرماني على معنى الحذف في باب الإيجاز في الكلام واستكراه التطويل الإطناب .

رابعا : الحذف عند عبد القاهر الجرجاني (486هـ) :

اتضح مع الجرجاني مصطلح الحذف حيث عرّفه على أنه أسلوب تتخذه العرب للتعبير عن أغراضهم حين عبّر على هذا بلفظة (مسلك) ز هي ما تعادل كلمة الأسلوب إذ يقول : " هو باب دقيق المسلك ،لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ،شبيه بالسحر ،فإنّك به ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ،أتم ما تكون بيانا إذا لم تبن "[3].

من خلال هذا النص الوارد عن عبد القاهر الجرجاني نستخلص على أنه قد اكتمل مصطلح الحذف يد عبد القاهر وأعطاه صبغة الأسلوب الحمولة الدلالية له ،كما مشف عن القيمة

[1] الرماني ،إعجاز القرآن(ثلاث رسائل) ، تح : محمد خلف الله ، دار المعارف ، مصر ،ط3،ص76

[2] المرجع نفسه ،ص76

[3] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز ، تح: محمود شاكر، دار المدني، القاهرة ، ط3 ، 1996ص280

البلاغية والإبلاغية التي خاصية اللغة العربية وميزتها البارزة ، وخصه بالذكر في أكثر من مناسبة في كتاب الدلائل مستشهدا بالأمثلة من القرآن والشعر العربي .

خامسا : الحذف عند ابن الأثير (622هـ) :

كغيره من العلماء السابق ذكر آراءهم لم يحدد ابن الأثير مفهوما خاصا وصريحا بالحذف في اللّغة ،بل اقتصر على ذكر الشواهد والأمثلة في باب الإيجاز مع ذكر أقسامه ،ويرى أن الحذف هو إسقاط بعض المفردات أو الجمل من الكلام [1]

وهذا التعريف لا يخرج عن معاني الحذف عند السابقين من علماء النحو والبلاغة و هو إسقاط ما يزيد عن الكلام وإلغائه من الجملة لغرض بلاغي معيّن يتقصده المخاطب ويستلزمه المقام ونجد أن ابن الأثير ذكر الحذف عندما تطرق إلى أنواعه إيجاز بالحذف وإيجاز بدونه وقد عرّف الأوّل في كتابه المفتاح بالإشارة بقوله : " وهو اشتمال اللفظ القليل على المعاني الكثيرة " ويشترط في الحذف الدليل على المحذوف ،وقد قسّم الحذف إلى حذف مفردات وحذف جمل فالأول قسمه إلى أربعة عشر ضربا والثاني على ضربين .[2]

[1] ابن الأثير ، المثل السائر ، تح: بدوي طبانة ،دار النهضة ،مصر ،ج 2 ،ط 2،ص280

[2] مصطفى الجويني، دراسات في البلاغة عند ابن الأثير، مؤسسة شباب الجامعة، 1986، ص113/ 114

وفي عموم ما جاء في استعراضنا لآراء العلماء النحويين والبلاغيين لمصطلح الحذف استخلصنا أن الحذف هو إسقاط بعض الملام من التركيب لغاية بلاغية يقتضيها مقام العملية التخاطبية ،وهو على مراتب فقد يكون حذف حركة ، كلمة ، أو أكثر أو أقل وهذا المفهوم خال من الشروط والقيود ، لكن من العلماء ما أقرنه بشرط مثل ما نجده عند الرّماني ،إذ يرى أن الحذف هو ترك جزء من اجزاء الكلام بعدم ذكره لوجود قرينة أو لاعتبارات خاصة بالتعبير فهو ترك اللفظ لصالح المعنى حيث يحضر في العملية اللّغوية الاعتيادية الدال ويغيب المدلول في حين يغيب مع الحذف الدال والمدلول فإنّك في الحذف تحاول أن تستدعي الصورة الذهنية (المدلول) من دون أن يكون هناك لفظ يحفزك ويعينك على هذا الاستدعاء فإنّا اللفظ يتلاشى في المعنى [1] من ذلك فالحذف ظاهرة تدخل في مستويات اللغة المختلفة صوتيا وصرفيا ونحويا

[1] الدكتور محمد عيد ،أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 6 ، 1997،ص

3)شروط الحذف :

يشترط النحاة والبلاغيون لصحة وقوع الحذف في الجملة وجود الدليل عليه وهو إما مقاليا أو مقامي وأن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي فالدليل المقالي قد يكون بوجود دليل لفظي على المحذوف نحو قوله عزّ وجلّ :**{ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتقَوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا}**[1] **أي** أنزل خيرا ،و نحو أن تقول : شهرا لمن سألك كم قضيت في الخارج ؟ أي قضيت شهرا .

ومن ذلك أن يكون في التعبير اسم منصوب فتعلم أنه لابد من ناصب له فتقدره إن لميكن مذكورا نحو " تبا له " ونحو قراءة من قرأ " الحمد لله " بالنصب .

ومن ذلك أن يقتضي الكلام طرفين فيذكر طرف منه ويترك الطرف الآخر لوضوح المعنى الذي يتعلق به من ذكر مقابله ومثال ذلك قوله تعالى : **{ لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ أُمَة قَائِمَة يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ }**[2]فذكر أمة ولم يذكر بعدها أمة أخرى والكلام مبني على أمة أخرى يرادها لأن (سواء) لابد لها من طرفين أو أكثر [3].

أما الدليل المقامي أو الحالي وهو الذي يدل عليه المقام كأن تقول لمن كان يتكلم وسكت (حديثك) أي أكمل حديثك مقام المحادثة هو دليل حذف الفعل ومن الدليل المقامي أن يكون

---

[1] سورة النحل ، الآية 30

[2]- سورة آل عمران ، الآية 113

[3] الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربية ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ،ط 2، 2007 ص 87

المحذوف معلوما للمخاطب أو متعارفا عليه بين الناس نحو : في كلام العامة "فلان عنده قلب " على معنى أنعنده مرض القلب اعتمادا على الفهم العام الذي تعارف عليه الناس ، ولا شك أنهم يعنون عنده قلبا على ظاهر ما يقتضيه الكلام ،ومنه أيضا ما يدل عليه السياق كحذف جواب الشرط أو جواب القسم أو حذف تعبير ما اعتمادا على السياق الذي ورد فيه قال تعالى : **{وَلَوْ أنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى }**[1]. ولم يذكر الجواب اعتمادا على ما يفهم من السياق .

وهناك حذف تقتضي تقديره الصناعة النحوية ولا يقتضيه المعنى نحو قوله تعالى :**{ وَلَوْ نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ المَلاَئِكَةَ }**[2]أي ولو ثبت أننا نزّلنا ، ويشترط فيه ألاّ يكون الضرر معنويا أو صناعيا .

فالضرر المعنوي : نحو حذف الجواب وحذف المستثنى فلا يحذف المجاب به كقولك " ضربت زيدا " في جواب من يقول : من ضربت ؟ إذ هو مقصود الكلام أي لا يجوز الإجابة ب: ضربت ، ومثله إذا كان مستثنى مثل : " ما ضربت إلا زيدا " .

أما الضرر الصناعي كما في قولك : "زيد ضربته " فأنه لا يصح حذف الهاء من ضربته مع بقاء الاسم مرفوعا فلا يصح أن يقال " زيدُ ضربتُ " إلا على وجه ضعيف ، بل يقال :"زيدًا ضربت " لأن الفعل سيتسلط على الاسم المتقدم .

[1] سورة الرعد ، الآية 31

[2] سورة الأنعام ،الآية 111

والتحقيق أن الحذف الذي تقتضيه الصناعة النحوية لا يشترط فيه الدليل ولا يدل عليه المعنى وكثير من مواطنه فيها اختلاف في تقدير المحذوف وفي مكانه بل في وجوده أو عدمه ،نحو :"أخوك في داره " فالجمهور من العلماء يذهب على أنه فيه حذفا واجبا أختلف في تقديره أهو (كائن) أو (استقر) أي كائن أخوك في داره أو استقر أخوك في داره وذهب آخرون الى أنه ليس فيه حذف ،ونفس الأمر مع" لولا " نحو : لو لا زيد لأهنتك ، تقديره لو لا زيد موجود لأهنتك ، وذهب البعض أن لا حذف في التركيب .[1]

منه يقتضي الكلام تعيين فلابد من الدليل عليه كما رأينا في الدليل المقامي ، وقد لا يقتضي ذلك فلا يشترط وجود دليل ما حذف بل يكتفي أن يكون الكلام دالا على أن فيه حذفا وهذا ما وجد العلماء حوله التعقيد والاختلاف في تقدير المحذوف بين مثبت للحذف وبين من اعتبر التركيب سليما منه .

4)أغراض الحذف :

هي الأهداف والغايات المقصودة من توظيف أسلوب الحذف من الكلام خلال توجيه الخطاب و أثناء عملية التواصل عموما ، وتعد الأسباب الأولى والعلل الخفية وراء هذا الاختزال في التركيب ، والوقوف على أغراض المتكلمين له صلة وأهمية كبيرة في تقدير المحذوف أو عدمه

[1] السامرائي ، المرجع السابق ،ص89/88

ومن ثمة له علاقة وأثر في الاطّلاع على المعنى ،ففيما ذكره الجرجاني من أن قول الله تعالى : **{ وَاسْأَلْ القَرْيَةَ الّتِيكُنَّا فِيهَا وَالعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُون }** [1] أن تقديرها واسأل أهل القرية فكان هذا التقدير يُدرك من غرض المتكلم لا من ذات التركيب اللغوي ،بدليل أن هذه العبارة لا تحتمل الحذف إذا نُطِقت من طرف رجل مرّ على قرية قد خربت وأبيد أهلها فأراد أن يخاطب غيره أو نفسه واعظا ومذكرا : سل القرية عن كذا مثلا ،ويبدو ذلك جليا أيضا في تقدير المفاعيل المحذوفة فيما يعرف بالحذف اقتصارا واختصارا ، فغرض المتكلم غذا اراد الاقتصار على المعنى للفعل دون متعلقاته فلا مجال لتقديرها على أنها محذوفات ، ولو كان يريد معناها وحذفها اختصارا لوجود دليل عليها لصحّ تقديرها .

فقد ذكر ابن هشام أن " الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة "[2] . ذلك بأن يجد خبرا دون مبتدأ أو العكس أو شرطا دون جواب أو العكس أو معمولا دون عامل ... وأغراض الحذف متعددة و متنوّعة ، وقد يكون للحذف في موضع واحد أكثر من غرض جانب كبير من هذه الأغراض والمقاصد يتصل بالمعنى ويؤثر فيه . وللخذف أغراض من أبرزها :

[1] سورة يوسف ، الآية 82

[2] ابن هشام الأنصاري ، المغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، دار إحياء الكتب العربية ، ج 2 ص176

* – **التخفيف** : يعد التخفيف سببا وغرضا للحذف في الوقت نفسه وذلك حسب مقام الخطاب ،فكثرة الاستعمال تجيء معها الرغبة في التخفيف بالحذف في الصيغ والتراكيب ، والتقاء الساكنين يقع معه الحذف رغبة في التخفيف لصعوبة النطق بهما ملتقيين على نحو لم يعتده ناطقو العربية ، وذلك ما يقع من حذف الهمزة أو عند توالي الأمثال وحذف بعض الحركات (الاصوات الصائتة القصيرة) ونطقها ساكنة اطراد ذلك في المضموم والمكسور نحو : رسل كتف و يعده ابن جنّي () أدل دليل بفصلهم بين الفتحة وأختيها على ذوقهم الحركات استثقالهم بعضها و استخفافهم الآخر [1] . أي أن غرض التخفيف والاستثقال يصلح لتفسير كثير من ظواهر اللغة وأوضاعها بما فيها الحذف ،كما يذهب ابن جنّي إلى أنهم قد يحذفون بعض الكلم استخفافا حذفا يخل بالبقية ويعرض لها الشبه ؛ فابن جني هنا يتحدث عن حذف يسمى حذف الاقتطاع وهو من الضروريات الشعرية . [2]

*– **الإيجاز والاختصار في الكلام** :في كثير من المواقع التي يرد فيها الحذف يكون الإيجاز والاختصار غاية منشودة ، وكراهة في الإطالة والإطناب مما ربما يشعر المخَاطَب بالملل والركون بالتالي عدم تحقيق هدف معيّن من الخطاب ، فعلى سبيل المثال إذا تتبعنا مواضع الحذف في القرآن الكريم ندرك كثرة الحذف حيثما تستطيل الجملة نحو قوله تعالى :**{ وَإِذَا قِيلَ**

[1] ابن جنّي ، الخصائص ،تح : علي النجّار ، دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان ، 1913 ،ج 1، ص75

[2] طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ، رمل الاسكندرية ، ص 97

لَهُمْ اِتَقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُون }[1]فالجواب محذوف تقديره أعرضوا والدليل جاء في الآية التي تلتها قال تعالى : **{ وَمَا تأْتِهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهُمْ إِلاَّ كَانُوا عَنِهَا مُعْرِضِين }** [2]. ومثل ذلك جميع ما ورد من حذف جملة جواب الشرط .[3]

*- **الاتساع والتجاوز** :الاتساع ضرب من الحذف، يقوم فيه المذكور مقام المحذوف ويعرب إعرابه .[4]ذلك نحو الآية الكريمة : **{ واسأل القرية }**يريد أهل القرية ونحو (بنو فلان بطؤهم الطريق)يريدون اهل الطريق منه أيضا قوله تعالى:**{ بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ }**[5].

أي بل مكرهم بالليل والنهار ، فالليل والنهار لا يمكران ولكن يُمكَر فيهما ، ومنه قول الخنساء :

تَرْتَعُ مَا أَرْتَعَتْ حَتَى إِذَا ادّكَرَتْ فَإِنَمَا هِيَ إِقْبَالُ وَإِدْبَارُ

فجعلها الإقبال والإدبار على سعة الكلام ، والظاهر أن الاتساع من باب المجاز قد يراد به المبالغة أو أي غرض من أغراض المجاز ولا يراه فاضل صالح السامرائي من باب الحذف [6]

[1] سورة يس ، الآية 45

[2] سورة يس ، الآية 46

[3] طاهرسليمان حمودة ، المرجع السابق ، ص 100

[4] ابن السرّاج،الأصول في النحو، تح:عبد الحيّان الفتلي ،مؤسسة الرسالة، بيروت ،ج2 ،ط3،1996ص265

[5] سورة سبأ ، الآية 33

[6] الدكتور فاضل صالح السامرائي ، المرجع السابق ، ص 104

وفي الآية السابقة (82 من سورة يوسف) يدرجها من باب المجاز المرسل أطلق المحل وأريد الحال.

*- **التعظيم والتفخيم ونحوهما من التعجيب والتهويل** : وذلك كونه في الحذف يذهب الذهن كل مذهب لما فيه من الابهام وذلك نحو قوله عزّ وجلّ : **{ ولَوْ تَرَى إذْ يَتَوَفَّى الذّينَ كَفَرُوا المَلاَئِكَةَ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْوَأَدْبَارَهُمْ }**[1]و قوله أيضا : **{ إِذَا السَّمَاءُ اِنْشَقَتْ }** [2]. فقد جعل الجواب على الشرط مما يضيق الكلام عن وصفه كما جاء في شرح الرضي على الكافية : " حُذِف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود مثل قوله تعالى : **{ إِذَا السَّمَاءُ اِنْشَقَتْ }** أي يكون لأمور لا يُقدر على وصفها [3]

وجاء في " البرهان" : " وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم و يجوز حذفه لعلم المخاطب به وإنما بحذف لقصد المبالغة لأن السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كل مذهب ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون ذلك الوقع " .[4]

[1] سورة الأنفال ، الآية ، 50

[2] سورة الانشقاق ، الآية 01

[3] الدكتور فاضل صالح السامرائي، المرجع السابق ، ص 105/104

[4] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج3 ، ط1 ، 1988 ، ص124

ومعنى هذا القول أن حذف جواب الشرط هو مدعاة إلى التخييل والتأمل ، خاصة إذا تعلق الأمر بالقرآن الكريم وبالتحديد عند وصف أهوال يوم القيامة والحساب والعقاب نحو الآية التي سبق ذكرها من سورة الأنفال .

* – **الإطلاق** :وهو من أبواب الأصول في القرآن الكريم ،ومنه قوله تعالى : **{ إِنَّهُ مَنْ يَتَقِّ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضَيِّعُ أَجْرَ المُحْسِنِين }** [1]. فجاء فعل التقوى مطلقا غير مقيد وهو فعل متعدي إلى مفعول حذف ليناسب إطلاق كل ما يحسن اتقاؤه ، والقرآن الكريم ورد على الصيغتين الاطلاق والتقييد للتقوى نحو قوله عزّ وجلّ : **{ وَ اتَقُوا اللهَ رَبُّكُمْ }** .[2] فقيد فعل التقوى بالله عز وجل ، ومنه الاطلاق أيضا في قوله لله تعالى : **{ وَ قَالُوا سَمِعْنَا وَ أَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المَصِيرُ }** . [3]فأطلق السمع ولم يقيده بمسموع معيّن وأطلق الطاعة فلم يقيدها والمراد بهما كل ما يأمر الله سبحانه . [4]

[1] سورة يوسف ، الآية 90

[2] سورة الطلاق ، الآية 01

[3] سورة البقرة ، الآية 285

[4] الدكتور فاضل صالح السامرائي ، المرجع السابق ، ص 106

* – **التوسع في المعنى** :نحو قوله تعالى : **{ لاَ يَفْقَهُونَ إلاَّ قَلِيلاً }** .[1]فهذا يحتمل أن يكون المراد فقها قليلا فيكون مفعولا مطلقا هو المحذوف ، و يحتمل أن يكون المراد أنهم لا يفقهون قليلا من الأمور فيكون ما حذف محل مفعول به . وكلا المعنيان مرادان فالتفسير ليس عندهم إلا القليل من الفهم والفقه ولا يفقهون إلا قليلا من الأمور ، فكان هذا الموضع للتوسع في المعنى ، ولو قال إلا فقها قليلا أو قال : قليلا من الأمور لتقيد المعنى بأمر واحد .[2]

* – **رعاية الفاصلة والمحافظة على السجع** :هو غرض لفظي يقع الحذف لأجله و منه قوله تعالى : **{ إلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى }** .[3]فحذف المفعول مراعاة للفاصلة ، والقرآن الكريم يراعي كثيرا الفواصل ولا يراعيها على حساب المعنى وإنما معا فيزداد التعبير حسنا على حسن ، قال ل تعالى : **{ وَالفَجْرِ(1) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (2) وَالشَّفْعِ وَالوَتْرِ (3) وَاللَّيْلِ إذَا يَسْرِ (4) }** فحذفت ياء الفعل يسري مراعاة للفاصلة القرآنية فكان المعنى التقليل من الحدث أي تقليل سريان الليل.

ولقد وردت كثير من الآيات القرآنية على صيغة حذف الأواخر مراعاة للجرس والفاصلة لغاية التأثير والملاءمة بين معاني الآيات المتلاحقة .

[1] سورة الفتح ، الآية 15

[2] المرجع السابق ، ص 106

[3] سورة طه ، الآية 03

* – **العلم الواضح بالمحذوف** : قد يحذف الفاعل مثلا ويسند الفعل إلى نائب له ، لأن الفاعل معلوم للمخاطب بالقرينة العقلية بحيث لا يحتاج إلى ذكره ، قال الله عزّ وجلّ : **{ خُلِقَ الانْسَانُ مِنْ عَجَلْ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلاَ تَسْتَعْجِلُونْ }** [1]، ففاعل الخلق معلوم عند جميع المخاطَبين وهو الله تعالى ، وفي هذا الحذف إيجاز فضلا عن الإشعار بأنه لا يتولاه غيره وأنه متفرد به . وقد يحذف المبتدأ لوضوحه ولأن الخبر لا يصلح له كما في قوله تعالى :**{ عَالِمُ الغَيْبِ وَ الشَهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونْ }**[2]فالخبر لا يصلح لغير الله تعالى إذن جاء الكلام على الحذف لإشعار اختصاص الصفة التي هي إخبار بالله سبحانه وتعالى .[3]

قد يخرج الحذف إلى أغراض أخرى تناسب مقتضى الحال وتعدد مقاماته ، فاللغة العربية واسعة وأساليبها ممتعة تلبي طموحات ومطالب المخاطِب في بيان هدفه والنتيجة التي يبتغي الوصول إليها ،وباعتبار الحذف هو واحد منها فهو يضفي على الكلام جمالا وسحرا . فالمقام الذي يجري فيه الخطاب يحدد بشكل كبير الغرض من الحذف أو اعتبار الذكر هو الأنسب ، فقد نجد مقاما فيه صيانة للمحذوف تشريفا له أو تحقيرا لشأنه ، ومقام يقصد به البيان بعد الإبهام أو قصد الإبهام أو الجهل بالمحذوف .وهذا الغرض عبارة عن حالة نفسية للمتكلم أو ظروف إلقاء الخطاب تستدعي منه حذف بعضا من مركباته .

[1] سورة الأنبياء ، الآية 37

[2] سورة المؤمنون ، الآية 92

[3] طاهر سليمان حمودة ، المرجع السابق ، ص 108

5) الحذف في الجملة باعتبار ركنيها :

الحذف على أنواع فمنه ما يكون في المستوى الصوتي ومنه ما يكون في الصرف ومنه ما يكون في تفعيلات العروض ، والحذف الفني هو ما يختص بطرفي الإسناد في الجملة العربية وهذا هو الحذف الذي شغل البلاغة وروادها باعتباره يدخل ضمن الأساليب الفنية الراقية والحاملة للمعنى في كيفية عجيبة شبيهة بالسحر كما وصفه عبد القاهر الجرجاني ، إذ يشتمل الأسماء والأفعال والحروف ، وبلاغة الحذف كثيرا ما اقترنت بحذف الأسماء والافعال .

أ- حذف الأسماء :

يقع هذا النوع من الحذف عندما يستغنى عنه في وجود القرينة الدالة عليه ، وضمن شروط خاصة . وهو وارد بكثرة في بعض التراكيب ونادر في أخرى ، حيث كان سببا في وقوع الخلاف بعض الأحيان بين علماء النحو وأهل البلاغة خاصة في إشكالية تقدير المحذوفات التي تحتمل وجهين أو أكثر.[1]

وهذا الحذف يشمل جميع الأسماء التي ترد في الجملة على اختلاف مكانتها الإعرابية فهناك حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف المفعول به وحذف الفاعل وهو ضربين : من حيث الوجوب والجواز ، وحذف المضاف والمضاف إليه والصفة والموصوف والاسم المعطوف ،كل يرد حذفها

[1] طاهر سليمان حمودة ، المرجع السابق ، ص 199

في مواضع على الأغلب سماعية أي من حيث استعمالها لدى العرب ، أو قياسية مضبوطة بقاعدة ، إضافة إلى شروط خاصة بكل واحد من تلك الأسماء .

ب –حذف الأفعال :

يكون في اللغة العربية حذف الفعل وحده أو حذفه مع فاعله المضمر ، وقد وصفت بعض المواضع في حذفه من قبل النحاة بالوجوب ، أي إظهار الفعل فيها غير جائز أو بعبارة أخرى لا تكون الجملة بذكره صحيحة نحويا ، وفي مواضع أخرى يكون جائزا . وقد أسهب علماء النحو كثيرا في بيان حذف الفعل بشقيه الجائز و الواجب .

ج – حذف الحرف :لم يعنى الحرف في الجملة العربيةكونه أعتبر مكملا للمعنى وفي حد ذاته اختصار كما قال ابن جني ، وذلك لم يمنع ورود حذفها في بعض المواقف الكلامية.

6) الحذف في اللّغة بين النحويين والبلاغيين :

الحذف ظاهرة تتصف بها جميع اللّغات الانسانية، ولكنها أكثر وضوحا وثباتا في لغة العرب إذ يميل إليها العربي رغبة في الإيجاز ، على أن لا يؤثر ذلك في المعنى ، فقد روي أن جعفر بن يحي بن خالد كان يقول لكتابه إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا ، فالحذف

من التأليف الشريف لا يكاد يلجه إلاّ فرسان البلاغة من ضرب فيها بالقدح المعلّى ،وذلك لعلو منزلته . [1]

ولأن القرآن نزل و فيه تحدٍ للعرب ، كان لابد من أن فيه أعلى درجات الإعجاز مما يحيزون عليه من فنون القول ، فيصبح العربي مذهولا أمام هذه المعجزة ولا يستطيع أن يعيب على القرآن ايجازه أو الإطالة في تراكيبه ،فمن عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلبا لتقصير الكلام واطراح فضوله والاستغناء بقليله عن كثيره ، ويُعدّون ذلك فصاحة وبلاغة ، ففي القرآن مثل تلك الحذوف ، والاستغناء بالقليل من الكلام عن الكثير في مواضع عديدة نزلت من الحسن في أعلى منزلته .وقد كان لعلماء العربية دور كبير في رسم سورة واضحة عن الحذف ولا شك في أن أوّل من طرق بابه هم النحاة الذين عنوا بدراسته فتنبهوا لأنواعه وأدلته شروطه وفصّلوا القول فيه . وفد أشار إليه سيبويه (180هـ) في أوّل كتاب نحوي يصلنا ، إذ وضع الحذف تحت باب أسماه " باب ما يكون في اللفظ من الأغراض " يقول :" واعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وأن كان أصله في الكلام غير ذلك " .[2]ويدل ذلك أن الحذف عارض يعرض في الكلام والأصل ورود الكلام بغير حذف ، وإذا تأملنا كتاب سيبويه وجدناه ينص في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب أدخلها البلاغيون فيما بعد في فن البلاغة ومقامات الحال كالتخفيف والإيجاز والاختصار ، وبيّن أن العرب قد جرت العادة عندهم على الحذف وحبذته

[1] ابن الأثير ، الجامع الكبير ،
[2] سيبويه، المصدر السابق ، ص 24

في أكثر من موضع طلبا للخفة ، ولكن هذا الحذف لا يكون مطلقا وإنّما يشترط أن يكون المخاطب عالما به ، فيعتمد المتكلم على بديهة السامع في فهم المحذوف وتقديره فيقول " إنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا ، ولأن المخاطَب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل ، كما تقول : لا عليك وقد عرف المخاطب ما تعني أنه لا بأس عليك " .[1]

وهذا ما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) عندما سأله سيبويه عن حذف أجوبة الشرط في بعض الآيات القرآنية فقال: " أنّا العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم لعلم المُخبَر لأي شيء وضع هذا الكلام ". [2] ففي الحذف لابد نت أن يكون المحذوف معلوما لدى السامع وأنه سيفطن إليه لدلالة الكلام عليه فالحذف من الأساليب التي تدل على عبقرية اللغة في مراعاتها لذكاء المخاطب وقدرته على فهم الأسلوب الحالي مع ما يطرأ عليه من تغير بإسقاط جزء أو أكثر من أجزائه ،وبيّن سيبويه أن الحذف قد يكون لسعة الكلام وذلك للاختصار.

أما ابن جنّي(392هـ) فتحدث عن الحذف بشكل مستقل في باب أسماه " باب الشجاعة العربية " يقول: " واعلم أ، معظم ذلك أنما هو الحذف..." [3]. و سبب هذه التسمية عائد لأمرين : أن الحذف هو أسقاط بعض أجزاء الكلام وذلك موجب التشجيع على طلب المزيد ،والثاني أنه

[1] المصدر نفسه ، ص224

[2] المصدر نفسه ،ج3، 103

[3] ابن جنّي ، الخصائص ، تح : علي النجّار ، دار الكتب المصرية ،ج02 ،د ط ، ص 360

(الحذف)أسلوب رفيع يقع في كلام الفصحاء الذّين ينطقون بكلام لا يستطيع سواهم من العامة الإتيان به ،فالرجل الذي يتضمّن كلامه الحذف كالرجل الشجاع الذّي يقوم بأشياء لا يستطيع غيره القيام بها ، وقد بيّن ابن جنّي الأقسام الّتي تحذفها العرب من أجزاء الكلام موضّحا كل قسم منها بالأمثلة والشرح مع وضع الشرط الأساسي للحذف وهو الدليل يقول : " قد حذفت العرب الجملة والمفرد و الحركة وليس كل شيء يحسن في كل حال إلاّ عن دليل عليه وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته " [1].

ومن خلال هذا القول نستخلص أن الحذف لا يكون دائما ولا يصلح لكل مقام وإنما لمقام مخصوص متعارف عليه استعمالا بين أهل اللغة الواحدة .

أما ابن هشام الأنصاري (761هـ) فقد كان من أكثر النحاة اهتماما بهذه الظاهرة ، ففصل في ذكر شروطه و حددها في ثمانية شروط ، وأسهب القول في أدلته وبيّن كيفية تقدير المحذوف ومكانه ومقداره ، موضحا ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية . من هذه النظرة على الحذف من النحويين أدركنا أنهم التفتوا إليه ووضعوا الأسس والقواعد التي تضبطه مبنية على إدراك الاستعمال العربي و ليس على مجرد التقدير المتعسّف حيث قال في هذا الصدد أن الاضمار لا يكون إلاما أضمرت العرب ، وأرجعه ابن هشام إلى الصناعة .

[1] ابن جنّي ، المصدر السابق ، ص 360

* الحذف عند أهل البلاغة : لقد دخل علماء البلاغة إلى دراسة ظاهرة الحذف في اللغة من باب الإيجاز الذي عرّفه الجاحظ (255ه) بأنه" جمع المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة " .[1] وبالمعنى ذاته سار عليه العلماء الذين لحقوه على غرار الرّماني (384ه) " تقليل الكلام من غير إخلال المعنى " .وبما أن الإيجاز هو نوع من البناء يعتمد قلة الفظ وكثرة المعنى ، فتقليل الكلام يكون على طريقتين ، الأولى : اختيار الألفاظ التي يكون معناها أشمل وأعم من غيرها وهو ما يعرف بإيجاز القصر ،والثانية إيجاز الحذف وهو الذي تناول من خلاله البلاغيون ظاهرة الحذف بالشرح والتحليل والتفصيل ،فقد عقد ابن قتيبة (276ه) لإيجاز الحذف بابا عنوّنه " باب الحذف و الاختصار " في كتابه " تأويل مشكَل القرآن " لكنه لم يعرّفه وإنما ذكر ثمانية أنماط له موضّحة بأمثلة قرآنية وشعرية . قد بيّن أن الحذف أنما يكون للاختصار فالحذف حسبه مظهر من مظاهر تكثيف التركيب وإيجازه و التخفيف من ثقله ، وهذا ما ذكره أيضا ابن وهب في كتابه " البرهان " وعلى نهجه كان لابن سنان الخفاجي رأي في الحذف إذ عدّه شرط للفصاحة والبلاغة إذ يقول : " من شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة ".

وكذلك ذهب عبد القاهر الجرجاني فالحذف عنده من أهم الأساليب التي تثري المعنى وتعمّقه .فيكون الحذف أتم للمعنى و أفصح عن المراد من الذكر إذ يقول : " وربّ حذف هو

[1] الجاحظ ، الحيوان ، المصدر السابق ، ج3، ص 86

قلادة الجيد وقاعدة التجويد ، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها إلاّ وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به ".[1]ولذلك أولاه عناية ورصد أنواعه في الأمثلة الأدبية التي تناولها بالتحليل ، فهو لم يأت بتقسيم جديد للحذف ، وإنما توّسع في تفسير استعماله والمعاني التي حققها ليبرهن صحة فكرته في أن ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيّد للإفادة ، فاستعرض من صور الحذف في نماذج أكثرها شعرية تحدث فيها عن حذف المبتدأ وأطال الشرح في حذف المفعول به .

أما ابن الأثير فمثل الحذف عنده في الإيجاز ، حيث بيّن شرطين للحذف في معرض حديثه عن إيجاز الحذف ، فالأول أ، يكون في الكلام ما يدل على المحذوف ، فإن لم يكن هناك دليل فهو لغو من الحديث ، ولا يجوز بوجه و لا سبب . والشرط الثاني أنه متى أظهّر صار. [2]

[1] الجرجاني عبد القاهر ، المصدر السابق ، ص 108
[2] ابن الأثير ، المصدر السابق ، ص 316

*** تمهيد:**

لقد عكفت البلاغة العربية على دراسة اللغة في كافة مستوياتها من خلال علومها الثلاثة البيان والبديع والمعاني، ومثل التركيب أو الجملة ميدان الاشتغال تحت لواء علم المعاني ، الذي يشتغل بدوره على عدة مراتب و تقسيمات في تحليل أساليب اللغة من بينها : التقديم والتأخير الذي يحصل بين طرفي الجملة العربية المسند والمسند إليه ،وتعريفهما وتنكيرهما ،والذكر والحذف الذي قد يطالهما ، هذا الأخير . الحذف . هو أحد أساليب اللغة العربية ذو الخصائص المتميزة والسمات الإعجازية والأثر الناجم عن استعماله ، فاللغة العربية وناطقوها فُطِروا على الميول إلى الاختصار والإيجاز مع الحرص على كمال المعنى ، وأسلوب الخذف على ميزتين : احدهما تتجسد في تمام المعنى المراد مع المحذوف والأخرى تتمثل في الحكم والأغراض البلاغية والبيّانية الحاصلة جرّاء وقوع الحذف مراعاة لمقامات مناسبته .

وعليه سنتطرق في هذا الفصل أسلوب الحذف في أحد الكتب التراثية الذي يمثل حقبة وعصرا أدبيا وبلاغيا ليس كغيره من العصور ، وهو كتاب " عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للمؤلف " بهاء الدين السبكي" ، وهو عبارة عن شرح لما لخصه الخطيب القزويني عن أبي يعقوب السّكاكي في كتابه " مفتاح العلوم " .

وتطرقنا فيه لما جاء من الحذف مكتفين بالنوع الذي يخص الكلمة المفردة ، وهو حذف المسند والمسند إليه وحذف المفعول . وقد أورده السبكي في باب أحوال المسند وأحوال المسند إليه وأحوال متعلقات الفعل وكان التخصيص للمفعول به . ولم نتطرق إلى حذف الجمل وأشباه الجمل أو أجزاء الجمل لأنها في باب الإيجاز وهو باب يحتاج إلى دراسة خاصة به ومستقّلة .

لا تستقيم أي دراسة علمية أو أدبية دون أن يخضعها الباحث إلى ضبط المصطلحات والتأسيس لبعض المفاهيم والتعريفات التي سيتم عرضها في البحث ، لما تضفيه من السهولة والتبسيط على البحث إذ تعتبر مفاتيح للذي يريد الاطّلاع عليها والاستفادة منها . وفي هذا البحث وكما تقتضيه منهجية دراسة الكتب والمدوّنات سنستهل بالتعريف بصاحب الكتاب ونشأته وحياته العلمية وجهوده الفكريّة .

أولا : التعريف بصاحب الكتاب :

1) **اسمه ونسبه ونسبته :** هو أحمد بن عبد الكافي بن تمّام بن يوسف بن موسى بن تمّام بن حامد بن يحي بن عمر بن عثمان بن علي بن مِسْوار بن سَوّار بن سليم السُبكي .

وأما نسبته " السبكي " فهي إلى" سبك " الواقعة في المنوفية وهي موجودة إلى الآن غير أن اسمها " سبك العبيد " وتعرف كذاك باسم " سُبك الأحد " أو " سبك العويضات " ، وفي محافظة المنوفية أيضا " سبك الثلاثاء " وكانت تعرف قديما ب " سُبك الضحّاك "، أما البت

السبكي الذي نترجم لواحد منهم فمنسوب إلى " سبك العبيد " . قال السيد مرتضى الحسيني الزبيدي : و" سبك العبيد " قرية أخرى بها من المنوفية و قد دخلها مرارا عديدة وهي تُعرف الآن ب"سبك الأحد " منها شيخنا تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمّام قاضي القضاة أبو الحسن السبكي شافعي الزمان ،وحجة الأوان .

وينسب السبكية إلى الأنصار رضي الله عنهم إلا أن تقي الدين السبكي لم يكن ينكر نسبته إلى الأنصار و لم يكن يجزم بها أيضا ، و إنّما يرى احتمالا لعدم صحتها ، وهذا مذهب الّين ترجموا له في الجملة .[1]

2) شيوخه :

أحضر على يد أبي العباس الحجار وأسمع عن يونس الدبوسي وأبي الحسن الواني ،والبدر بن جماعة ، وبدمشق من الجزري والمزّي وغيرهما .

وأخذ عن أبيه وأبي حيّان والرشدي ، والأصبهاني ، وسمع عن الشيخ تقي الدين ابن الصائغ عدة قراءات ،وتفقه على يد المجد الزنكلوني وابن القماح وغيرهما .

السبكي ،عروس الافراح ،تح: عبد الحميد هنداوي ،المكتبة العصرية ،صيدا بيروت ،ط01،2003 ص9

2) وظائفه :

أُذن له بالإفتاء وعمره عشرون سنة لما توّجه والده إلى القضاء بالشام ولاّه السلطان الملك الناصر محمد مناصب والده في تدريس المنصورية والسيفية والهكارية .[1] و له عشرون سنة. كما تولى مشيخة الحديث بالجامع الطولوني والجامع الظاهري ،ثم درّس بتربة الشافعي وبجامع الحاكم ، ودرّس بالشيخونية أول ما فتحت ، وخطب بجامع الحاكم ، ووّلي إفتاء دار العدل ، ثم وّلي قضاء الشام في شعبان سنة 763ه كارها ذلك ، ودرّس بدمشق بمدارس القضاء ، ثم رجع إلى مصر سنة 764ه ، ثم وّليقضاء العسكر سنة 766ه .

3) وفاته :

توفي بهاء الدين السبكي مجاورا بمكة ليلة الخميس السابع عشر من شهر رجب سنة 773ه وعمره يناهز الأربع و خمسون سنة وبضعة أشهر .[2]

4) مصنفاته :

- " تناقض كلام الرافعي و الشيخ محي الدين النووي "
- " تعليق على الحاوي "
- " تكملة شرح المنهاج "
- " شرح مختصر بن الحاجب "

[1] هي أسماء لمدارس نسبت إلى من أنشأها أو قام عليها .

[2] السبكي بهاء الدين ، المصدر السابق ن ص 12

- " شرح التلخيص للقزويني " وهو " عروس الأفراح "

- " هدية المسافر في المدائح النبوية "

*** الحذف عند بهاء الدين السبكي :**

أوّلا : حذف المسند إليه:

استهل السبكي في بداية عرضه لمسألة الحذف السبب في تقديمه لحذف المسند إليه على حذف المسند مرجعا ذلك إلى كون المسند إليه كالموصوف والمسند كالصفة ، وأعطى الجدارة للموصوف للتقدم على الصفة لأنه هو الموضوع ،والصفة هي المحمول . كما ذهب إلى سبب تقديمه لحالة الحذف على حالة الذكر ،رغم استدراكه أن الذكر هو الأصل والحذف هو العارض وبالتالي لم يراعي التسلسل المنطقي بين أحوال التركيب و إنما أخذ بمعيار الاستعمال والحسن والذوق ،حيث الحذف يمثل البلاغة والإيجاز بما فيه من الجودة والحسن ،أما الذكر فباعتباره الأصل فهو استعمال عادي يخلوا من الاثارة و التشويق ،فالوقع النفسي الذي يصاحب كل من استعمال أسلوب فيه ذكر ويخلوا من تكليف النفس ،أو حذف يدعو إلى أعمال الذهن في تقدير المحذوف ، هو الأساس في تقديم الحذف عن الذكر .إذ يقول في هذا الشأن : " ... لأن الذكر هو الأصل فلا تتشوف النفس إلى ذكر الموجب له ، بخلاف الحذف" [1]

[1] السبكي بهاء الدين ، المصدر السابق ،ص 156

ولا يكون الحذف حسبه إلاّ لأحد الأمور والمقامات التي تستوجبه ، وهي التي ذكرها صاحب التلخيص ، وإلا كان الذكر هو المخرج فيها والحذف إخلال بالتركيب يقول : " وحذفه لأحد أمور بمعنى أن الاعتبار المناسب حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور فإن ؛ذف لا لواحد منها كان حذفا على غير الوجه المناسب " .[1]

من خلال الأقوال التي وردت عن السبكي نلاحظ أن الأغراض التي يتوخاها المتكلم وحالته السيكولوجية إضافة إلى مقام الخطاب هي الأسباب الموجبة للاستغناء عن المسند إليه والحذف عموما . ويحذف المسند إليه في مقامات كثيرة وأوجه تطرّق إليها أبو يعقوب السكاكي ومن بعده القزويني ثم خاض فيها بالشرح والتحليل الإمام السبكي وهي :

* – **يحذف المسند إليه للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر** : يذهب صاحب " عروس الأفراح " أنه جاء بلفظ (الظاهر) وهو يعني به في هذا الموضع أن ذكر المسند إليه يكون زائدا وللعبث والأطناب ،لأن القرينة سدت مسده وبالتالي لا فائدة من ذكره ، وقد عدّ القزويني هذا الأمر وجعله علة وسببا للاختصار وذلك في " الايضاح " يقول : " ...أما حذفه لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر " .[2]

[1] السبكي ،المصدر نفسه ، ص156

2 القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ،تح : إبراهيم شمس الدين ،دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،ط1،2003 ص 39

والاختصار على وجهين : إما هو جعل المعاني الكثيرة للفظ بلفظ قليل وهو من باب القصر لا باب الحذف ،وقد جزم شيخنا أن لا حذف فيه ،وإما يقصد المتكلم الاختصار في الجملة لضيق المقام فيكون الحذف جائزا نحو : من يستشرف الهلال فيقول : الهلال والله والتقدير هذا الهلال فذكره عبث وتطويل . فالاقتصار على الخبر يترتب عنه الحذف ، فلا يفيد الاختصار لأن معنى المسند إليه لا يُجعل في المسند إلا إذا دلّت عليه قرينة بأنه حذف . المسند إليه . واعتبره السبكي حذف شيء خاص .

* – **يحذف لتخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ** : والمراد هنا الترجيح بين القرينة العقلية والقرينة اللفظية أو المقالية ، نحو أن تقول : قائم ، لمن سأل كيف زيد ؟ والتقدير هو قائم ، و الرجحان في هذا الموضع للعقل فكان الحذف ، أما عن اللفظ عندما يقال : زيد قائم أو هو قائم فيكون ذكره إفادة ، والسبكي يرجح العقل على اللفظ لأن السؤال يستلزم الجواب ، ولو ذكر اللفظ كان دالا على الاخبار لا الاجابة عن السؤال، فالدلالة المعنوية أقوى من الدلالة اللفظية باعتبار أن العقل يفيد القطع والدلالة اللفظية تفيد الظن يقول القزويني في هذا الأمر : " وإما لتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل ،وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ،وكم بين الشهادتين " [1]،ولفظة (كم) التعجبية تفيد ترجيح الأوّل عن الثاني ،أي العقل على اللفظ والشاهد في ذلك قول الشاعر :

[1] القزويني ، المرجع نفسه ، ص39

قَالَ لِي كَيفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ سَهَرٌ دَائِمٌ وَ حُزْنٌ طَوِيلٌ

أي : أنا عليل، وقد أدرجه في الباب الأوّل والثاني أي للاحتراز عن العبث وكذلك لتخييل العدول ، وقد استدرك السبكي على القزويني لفظ " التخييل" وأضاف إليه لفظ " العدول " لأن وقعه كان على الحقيقة لا التخييل ، وأراد صاحب التلخيص من التخييل أن المتكلم إذا حذف فقد خيّل للسامع أن المسند إليه مدلول عليه بالعقل ، فلا يحتاج إلى ذكر وعلى هذا تعين التخييل .

* – **أن يقصد بالحذف اختبار السامع عند القرينة : أي** حالة القرينة مع حال المُخاطَب أو السامع ، و منه إرادة المتكلم معرفة مقدار تنبه السامع لكلامه من خلال القرينة الدالة على حذف المسند إليه ، واستيعابها الشيء الذي يمّكن المتكلم من اختيار القرينة من حيث البعد والقرب أو عدد القرائن حسب مقدار تنبه السامع .

* – **القصد من الحذف التعظيم أو التحقير** : ذكر السبكي شواهد على هذا الغرض من الشعر والقرآن الكريم ، فمن الشعر :

قال أبو الأسود الدؤلي يمدح عمرو بن سعيد بن العاصي :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاختْ مَنِيَتِي أَيَادِيَ لَمْ تَمْنُنْ إِنْ هِيَ جَلَّتِ

فَتًى غَيْرَ مَحْجُوبِ الغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَ لاَ مُظْهِرَ الشَكْوَى إِذَا النَعْلُ زَلَّتِ [1]

والتقدير هو فتى، ومما جرت العادة عند العرب استعماله في المدح هو إضمار الممدوح وإخفائه تعظيما لمقامه ، فالمدح يقتضي التعظيم و رفع الشأن للممدوح .

أما من الشواهد القرآنية قوله تعالى : **{ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ }** .[2] أي هم صم بكم عمي ، وقوله تعالى : **{ وَ مَا أَدْرَاكَ مَاهِيَة نَارٌ حَامِيَة }** [3] أي هي نار ، فحذف المسند إليه لتعظيم شأن هذه النار .

أما عن التحقير ، فما جاء غالبا في الهجاء مثل ما استشهد به بهاء الدين السبكي .

يقول الشاعر الأقيشر الأسدي :

سَرِيعٌ إلى ابْنِ العَمِّ لِلَطْمِ وَجْهُهُ وَ لَيسَ إلى دَاعِي النَّدا بِسَرِيعٍ

1 محمد بن علي بن محمد الجرجاني ، الاشارات و التنبيهات ، تح : عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ،ط ج م، 1997 ص 30

2 سورة البقرة ، الآية 18

3 سورة القارعة ، الآية 10- 11

حَرِيصُ على الدُنْيَا مُضَيِّعٌ لِدِينِهِ وَ لَيسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضِيعٍ [1]

والتقدير : هو سريع و هو حريص .

ومنه أيضا قول الشاعر :

ولَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنّهُمْ نِجْسٌ وَ إِذَا ذَكَرْتُهُمْ غَسَلْتُ فَمِي

أي : هم قوم نجس،فالهجاء مقام التحقير وإقلال الشأن للمهجو ومنه كان معنى صون اللسان .

* – **القصد من الحذف الإنكار عند الحاجة** : يرى صاحب " عروس الأفراح " أن الحاجة قد تدعوا إلى التكلم بشيء ثم يأتي إلى إنكاره في مقام آخر ، نحو أن تصف شخصا فتقول : فاسق ، ثم تخشى عائلته فتنكر ما تلفظت به فلا تصرّح به كأن تقول : زيد فاسق، مع أن القرينة تدل على الحذف ولا يصح الإنكار معها ، إلاّ أن العرب استعملته في غير مقام الاستفهام ، نحو : من يسأل ما زيد؟ فتقول : فاسق ، فلا يصح الإنكار بل يفيد القطع في الجواب لأن القرينة لفظية وهي الاستفهام .[2]

[1] محمد الجرجاني ، المصدر السابق ، ص 30

[2] السبكي ن المصدر السابق ، ج01 ، ص 109

* – **يكون الحذف عند التعيين** : ويقصد بالتعيين أن المسند معيّن للمسند إليه و منحصر فيه معلوما من خلاله ، مثل : خالق لما يشاء . إلا أن حذف المسند إليه لوضوحه في المسند وهو خالق و المسند إليه المحذوف هو الله وحده الخالق ، وقد عقّب السبكي على السكاكي في ذكر " لما يشاء " حيث استأثر عدم ورودها ، فذكرها السكاكي لعلة اشتراك صفة الخلق مع البشر إلا أنها ذكرت لاحضارها في ذهن السامع .

ثانيا حذف المسند :

المسند هو المحكوم به وهو المحمول ، فعلا كان أو اسما ،والملاحظ أن صاحب التلخيص استعمل مصطلحين متباينين في كل من المسند و المسند إليه ،إذ وظّف مصطلح الحذف في باب المسند إليه ،ومصطلح الترك في الاستغناء عن المسند ، ولا يرى شيخنا (السبكي) اختصاص لفظ بمعنى معيّن ،إلاّ اختلاف في معنى القرينة . حيث يكون الحذف للمسند إليه مع الالتفات إليه في المعنى أو في اللفظ ، فلا يتصور في الكلام خبر دون مبتدأ لا لفظا ولا تقديرا ،أما المسند فإنه يُترك دون الالتفات إليه ؛فهناك استعمالات وردت عن العرب وجود مبتدأ بدون خبر نحو: " ضَربي زيدٌ قائما " وهي نادرة ولا تعتبر من المحاسن في القول .

ويترك المسند لما حذف له المسند إليه ،والمعنى أن مقامات حذف المسند إليه التي سبق ذكرها هي مقامات حذف المسند ،إذ يرى القزويني في كتابه " الايضاح " أن لا ترك للمسند لغير ترك المسند إليه " وقد أضاف السبكي ذكر مقامات وأنواع فيها حذف المسند منها :

* – **يحذف لضيق المقام لأجل الوزن :** ويرد هذا الموضع على ثلاثة أنواع هي :

أ- **1– أن يحذف من الثاني لدلالة الأول** :نحو قول الشاعر ضابئ بن الحارث :

فَنَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإنِّي و قِيَارُ بِهَا لَغَرِيبُ

والتقدير يكون فإني لغريب وقيار كذلك ، فكان حذف الخبر(كذلك) لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام وللمحافظة على الوزن[1] ، وبين السبكي الحكمة من تقديم لفظ " قيّار " على خبر" إنّ " راجع إلى أنه أراد التسوية في التحسر والحزن لأن معنى البيت التحسر على الغربة والرحل والسكن وما يستصحبه من الأثاث ، فقال إني وقيار أي لنا نفس الشعور ،وشهد هذا البيت اختلافا بين النحاة بين مثبت لحذف الخبر ومن رأيه أن لا حذف فيه لعلل متباينة بين النحو والصرف فيما تعلق بإسناد صفة مفردة إلى مثنى واستعرض السبكي بالتفصيل آراء النحويين وورودها لدى العرب .

2 – يحذف من الأول لدلالة الثاني : على نحو قول الشاعر قيس بن الخطيم :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا و اَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاَضٍ وَ الرَأيُ مُخْتَلِفُ

والتقدير نحن راضون بما عندنا ن فقوله راض خبر المبتدأ الثاني وخبر المبتدأ الأول محذوف لأن الخبر كان مشتركا فحذف مراعاة للوزن وتجنبا للتكرار المنبوذ ، فزاد البيت حسنا .

ب – أن يكون اللفظ صالحا لهما من غير قرينة : نحو أن تقول : زيدٌ وعمرو قائمٌ ، ففي هذا الموضع استعرض السبكي آراء النحويين فيه إذ نجد من اعتبر الخبر " قائم " للمبتدأ الأول

[1] عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص ،ج01 ، ص65

وآخر اعتبره خبرا للمبتدأ الثاني ودليله أنه عطف مفردات لا يحتاج إلى إضمار أي لا يمكن القول : زيد قائم وعمرو كذلك ، والرأي الثالث كان فيه التخيير لحذف أيّهما شئت ،الشاهد في ذلك ما ورد في قوله تعالى : **{ وَ اللَهُ وَ رَسُولُهُ أَحَّقُ أَنْ يُرْضُوهُ }**[1]. لأن رضى الله ورضى رسوله شيء واحد ، فأفرد الضمير والغرض من ذلك إزالة الشبهة والانحراف في حال النقيض أي في حالة المعصية فمعصية الرسول معصية لله تعالى .[2]

ج – يحذف المسند بعد إذا الفجائية : نحو : خرجت فإذا زيد ، أي زيد موجود ، وقد قال به " ابن مالك " صاحب الألفية في النحو، واشترط " أبو حيّان " في حذفه القرينة و إلاّ وجب الذكر مثل قوله تعالى :**{ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى }** .[3] وقد يحذف أيضا بعد أن نحو:

قول الأعشى :

إنَّ مَحَلَا وإنَّ مُرْتَحِلَا وَ إنَّ فِي السَفَرِ إذَا مَضُوا مَهَلَا

والتقدير فيه إنّ لنا في الدنيا وإنّ مرتحلا عتها ، وقد أختلف في حذف خبر إنّ وأجازه "سيبويه " والكوفيون وعارضه " الفرّاء " .

[1] سورة التوبة ، الآية 62

[2] السبكي ، المصدر السابق ،303

[3] سورة طه ، الآية 20

ملاحظة : ذكر السبكي أن القزويني لم يتعرض إلى حذف المسند بعد النواسخ خاصة بعد" كان" لضعفه وندرة وروده في كلام العرب [1].

والملاحظ أيضا أن هذه الحالات الأربعة سابقة الذكر جاءت إذا كان التركيب جملة اسمية أي مبتدأ محذوف خبره . ثم تلى بعدها ما تعلق بحذف المسند أذا ورد في تركيب جملة فعلية . ويكون في :

* – **إفادة الاختصاص و تقوية الحكم** : ومثال ذلك قوله تعالى : **{ قُلْ لَوْ كُنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةَ رَبِّي إِذَنْ لَأَمْسَكْتُمْ خِشْيَةَ الإِنْفَاقِ وَكَانَ الإِنْسَانُ قَتُورًا }**[2]. وفي ذلك يرى النحاة أن أدوات الشرط " إن " و" إذا " و" لو " لا تدخل إلاّ على الأفعال ، وأذا جاء بعدها اسم فيكون فاعلا لفعل محذوف ،فالآية الكريمة قد ذكر فيها الضمير المتّصل " واو الجماعة "وهو مما لا يُنطَق به ،استبدل بالضمير" أنتم " المنفصل الملائم لواو الجماعة وهذا لحكمة وغرض معيّن وهو اختصاص النّاس بالشّح والبخل والحرص على متاع الدنيا وأن خزائن الله غير متناهية فكيف يمسك الله خشية الانفاق وهو يملك ما لا ينفذ .[3]

* – **مما يحتمل الوجهين** : قال تعالى : **{ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ }** .[4] فمعنى يحتمل الوجهين هو حذف المسند ممكن وكذلك حذف المسند إليه فتقدير المسند يكون فصبر جميل أجمل.[1]

[1] السبكي ، المصدر السابق ، ص304
[2] سورة الاسراء ، الآية 100
[3] السبكي ، المصدر السابق ، ص309
[4] سورة يوسف ، الآية 18

وتقدير حذف المسند إليه يكون ك فأمري صبر جميل ، وقد رجح السبكي في هذا الشاهد إمكانية حذف المسند إليه واستحسنه يقول : " ... وأما بخصوص هذه الآية فالمعنى فيها على نسبة الصبر أليه فالأحسن تقدير أمري صبر جميل و هو الموافق للمدح ... " .[2]

* – **شرط وجود القرينة الدالة على الحذف كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق أو مقدّر** : أي لابد لحذف المسند من قرينة تميزه ، والقرينة إما سؤال محقق نحو قوله تعالى : **{ وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَمَوَاتَ وَالأَرْضَ لَيَقُولنّ اللهَ}.** [3] والتقدير خلقهن الله ،فلفظ الجلالة استدعى تقدم سؤال يستغني عن ذكر الفعل (خلقهن) لما فيها من التخصيص لصفة الخلق لله عز وجل أما عن السؤال المقدّر نحو قول الشاعر الحارث بن ضرار :

لَيُبْكِ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَ مُخْتَبَطٌ مِمَا تُطِيحُ الطَوَائِحُ [4]

[1] كريمة محمود أبو زيد ، علم المعاني ، مكتبة وهبة ، ط01 ، 1988 ،ص 107
[2] السبكي ، المصدر السابق ، ج10 ، ص 307
[3] سورة لقمان ، الآية 25
[4] الشريف الجرجاني ، الحاشية على المطول ، تح : رشيد أعرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،ط01، 2007 ، ص 175

فالفعل " يبك " جاء على صيغة المبني للمجهول مما استلزم سؤالا مقدّرا ، من يبكيه ؟ فتكون الإجابة " ضارع " أي يبكيه ضارع ، وعبّر باسم الفاعل ليشير إلى مدى حاجة النّاس إليه أنه كان في عون الذليل و المحتاج ،وقد ذهب" سيبويه " أنه لا يدرج هذا البيت كشاهد على حذف المسند إذا اعتبرنا التقدير بالاسم فيكون ك الباكي ضارع إلا أن الشارح أقر بأن تقدير الفعل في هذا الموقف أولى لتقدم الفعل " يبك" ويرجح الإسناد إلى المبني للمجهول أو المبني للمعلوم على ثلاثة أمور :

1تكرر الاسم إجمالا وتفصيلا : أي أنه أجمل إلى شخص ما مجملا لأنه مع البناء للمفعول (لفظ السبكي) لا يكون الفاعل مفصلا أي معه البناء للمجهول يستلزم وجود فاعل لا على صفة الإسناد بل على صفة الاستلزام ، ومنه يتوّجب أكثر من أسناد فيحصل الإطناب الفاسد وغير المستحسن في الخطاب .

2-إحتمال إذا وقع الإسناد فيه إلى الفاعل : أي بني للمعلوم فيكون " زيدًا " مفعولا وهو في الحقيقة فضلة في الكلام والعمدة أولى من الفضلة ، وقد قُدّم على الفاعل " ضارع " للاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل .

3- **أن أوّل الكلام غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل فيحصل السرور** كما قال صاحب التلخيص " كنعمة جديدة " .[1] أي أن أطماع المتلقي للخطاب في أوّل الكلام لتقديم المفعول مع ذكر الفاعل يكون التشويق . يقول صاحب الحاشية على المطوّل : " ... و بأن أطماع أول الكلام مع ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا إليه فيكون حصوله أوقع وأعزّ" .[2]

ملاحظة :

يلاحظ على السبكي في طرحه قضايا الحذف في باب أحوال المسند تغليبه وجهة النحو على البلاغة واتصف شرحه كاستعراض لقواعد النحو ، وذلك من خلال الآراء التي استشهد بها في تحليله المنسوبة إلى النحاة والمدارس النحوية عموما ،مما أدى به إلى إغفال جانب البلاغة عن هذا المكوّن الأساسي في الجملة العربية ،وذلك راجع طما أقر به إلى التشابه في المواقع التي حذف فيها المسند إليه .

بعدما رأينا أن الحذف قد يدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية وما يحدثه داخل السياق من حسن وتشويق حسب مقتضيات الحال والأغراض التي تتقصد من خلال وقوعه على أحد طرفي الأسناد في التركيب العربي، فإننا كذلك قد نجد للحذف موقعا آخر يمس أيضا الجملة لكن على ما اعتبره النحاة فضلة في الكلام ، وذلك من خلال أحوال متعلقات الفعل والذي خص

[1] السبكي ، المصدر السابق ، ص 308

[2] الشريف الجرجاني ، المرجع السابق ، ص 175

فيه حذف المفعول، باعتبار أن الفاعل ركن أساس في الجملة وأن استوجب حذفه فالإضمار هو مسلكه .

ثالثا حذف المفعول به :

جاء في باب متعلقات الفعل أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل، أي أن أهميته في الجملة كأهمية الفاعل فيها ، حيث إذا ذكر أو غاب عن الذكر ليس سواء . فالمتكلم تارة يريد الإخبار عن الفعل فيستغني عن الفاعل والمفعول نحو وقع وضرب ، وتارة يريد الفاعل فيؤتى بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الإخبار عنه ، وتارة يقصد الإخبار عن الحدث فيبنى للمفعول نحو: ضُرِب زيدٌ [1] .وجاء في الاستعمال العربي حذف المفعول في مواضع كثيرة منها :

*** – للبيان بعد الإبهام :**

يحذف المفعول به مع تقديره لأحد أمور منها أن يقصد البيان بعد الإبهام وذلك كثير الورود بعد فعل المشيئة مع شرط ما لم يكن متعلق بالغرابة قال تعالى :**{ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينْ }** .[2]

[1] السبكي ، المصدر السابق ، ص 371

[2] سورة الأنعام ، الآية 149

أي التقدير لو شاء هدايتكم لهداكم فإنه لما قال " شاء " علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم ومتلبس عليه ،ولما جيء بجواب الشرط صار مبيّنا وهذا أوقع في النفس [1]

وفي هذا الشأن يقول عبد القاهر الجرجاني : " ...وذلك في البيان إذا ورد الإبهام وبعد التحريك له أبدا لطفا ونبلا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك ، وأنت إذا قلت " لو شئت ط علم السامع أنك قد علّقت هذه المشيئة في المعنى بشيء فهو يضع في نفسه ، أن هنا شيئا تقتضي مشيئته له أن يكون او لا يكون ..."[2].

أما إذا كان متعلقا بغرابة فالغالب يذكر لتأنيس السامع به ومنه قول الشاعر :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيَ دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَ لَكِنْ سَاحَةُ الصَبْرِ أَوْسَعُ

فتعلق فعل المشيئة ببكاء الدم وهو امر غريب غير مألوف وعليه وجب ذكره ليعلمه السامع في نفسه ويأنس به .

[1] كريمة أبو زيد ، المرجع السابق ،ص 122

[2] عبد القاهر الجرجاني ، المصدر السابق ،164

ولقد علّل بهاء الدين السبكي الحكمة من كثرة حذف المفعول به بعد فعل المشيئة ، بأن هذه الأخيرة يستلزم من وجودها وجود شيء وهو الجواب عليها لا محال ، كما أن حذفه بعدها يكون له إشارة في الغالب في هذا الجواب نحو : قال تعالى : **{ فَإِنْ يَشَأْ اللهُ يَخْتِمُ عَلَى قَلْبِكَ }**أي أن يشأ الله الختم ، وهو مذكور في الجواب على الشرط ب" يختم " .[1]

* – **القصد من حذف المفعول به دفع توهم إرادة غير المراد ابتداءً :** نحو قول الشاعر:

وَكَمْ ذَدَت عَنِي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسُورَةُ أَيَامٍ حَزَزْنَ إِلَى العَظْمِ [2]

فوقع الحذف في حززن اللحم إلى العظم ، فلو ذكر اللحم لتبدى للسامع قصد الإخبار بحز اللحم من غير بيان وصول الحز إلى اعظم ، والمقصود بكلمة ابتداءً أن يتعيّن التقديم و بعبارة أخرى تقديم شبه الجملة من الجار والمجرور أي حززن إلى العظم اللحم.

– **القصد من حذفه إرادة ذكره ثانيا :** و يكون ذلك على وجه يتضمن إيقاع الفعل عليه وترفعا عن إيقاعه على ضميره وإن كان كناية عنه نحو قول البحتري يمدح الخليفة المعتز في حضرته

[1] السبكي ن المصدر السابق ص 377/376

[2] البيت للبحتري يمدح فيه أبي صقر الشيباني

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ دُدِ وَ المَجْدِ وَ المَكَارِمِ مَثَلَا

والتقدير : طلبنا مثلا ولو ذكرها لكان يناسب الإجابة فلم نجده بإضماره وهنا لا يقع نفي الوجدان على صريح اللفظ .[1]وفي هذا الصدد كان لزاما على الشاعر قصد التأدب مع الممدوح بأن لا يصرح له أنه طلب له مثلا في تلك الصفات ، وكذلك تقصد شموله لثلاث صفات ليس لغير الممدوح فيها مثيلا مجتمعة مع إبقاء وجود مثيل له في الصفة الواحدة منفردة . [2]

* – **القصد إرادة التعميم مع الاختصار** : قد يحذف المفعول لغرض التعميم في المفعول والامتناع على أن يقصره السامع كقوله تعالى: **{ وَ اللهُ يَدِعُو إلى دَارِ السَّلَامِ }** .[3] أي يدعو كل واحد ولو صرح به لأفاد التعميم مع الإطالة وعدم الاختصار ، وقد احترز السبكي على من قدّر المحذوف " من يشاء " لأنها لا تفيد العموم ، بل تقتضي الاختيار ويقول أن إفادة التعميم من هذه الآية إنما حصل من خصوص الآية بدليل خارجي فهم من سياق تسلسل الآيات التي سبقتها أو تلتها .

[1] عبد الرحيم العباسي ، المصدر السابق ، ص 89

[2] السبكي ، المصدر السابق ، ص 377

[3] سورة يونس ، الآية 25

* – **غاية الاختصار** : ويشترط فيها القرينة الدالة على الاختصار نحو أن تقول : أصغيت إليه . أي أذني، وهو من الأفعال التي أميت ذكر مفعولها ،قال تعالى :**{ وَ إِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتَ }** .[1] والتقدير ك افضتم أنفسكم .

* – **و قد يكون رعاية للفاصلة** : ومعناه أن يكون سياق الحذف مناسب للفاصلة القرآنية إذا كان الخطاب من القرآن الكريم ولا يجوز القول بالسّجع إلاّ حال وروده في الشعر فمنه قال تعالى : **{ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ مَا قَلَا }** [2]، والتقدير ما قلاك ، فحذف المفعول به (الكاف) ليناسب فواصل الآيات و نهاياتها .

* – **وقد يكون الغرض استهجان ذكر المفعول** : أي كراهة ذكره نحو قول عائشة رضي الله عنها : " ما رأيت منه ولا رأى مني " [3] أي لم أر من عورته ولم ير من عورتي ففيه نوع من التأدب والاحترام .

[1] سورة البقرة ، الآية 198

[2] سورة الضحى ،، والتقدير الآية 30

[3] أخرجه الطبراني و هو ضعيف السند

قد يخرج حذف المفعول به عن المواضع التي ذكرها صاحب التلخيص ، يقول : " أو لنكتة أخرى " أي لكل مقام مقال ، حيث يتنوع استعمال الحذف الجائز حسب الحاجة منه كالخوف من ذكره أو إرادة الإنكار لدى الحاجة .

الخاتمة

من خلال الاطّلاع على مبحث أسلوب الحذف في كتاب " عروس الأفراح " في شرح تلخيص المفتاح " لبهاء الدين السبكي ، خلصنا إلى أن الحذف أسلوب رفيع ، يحقق عدة أغراض يبتغيها المتكلم لا يحققها الذكر ، وأنه يلحق بكل أركان الجملة ،فهناك حذف المسند وحذف المسند إليه وحذف المتعلقات بالفعل وحذف الحروف والروابط وحتى حذف الحركات .ولا يتأتى ذلك إلاّ وفق شروط حددها علماء النحو والبلاغة ،فاشترطوا في تقدير المحذوف قرينة ترشد السامع لفهم المعنى المقصود من الحذف في موضع مخصوص .

فللحذف أغراض ومعاني عديدة تختلف باختلاف مقام وروده ،وحسب كيفية تقديره ،فالملاحظ على الشيخ بهاء الدين السبكي ابداء بعض وجهات نظره تكون مخالفة لما جاء به القزويني في التلخيص مستشهدا بآراء النحويين في الخلاف الواقع في تقدير المحذوف بين المثبت له وبين من يعتبر أن لا حذف ههنا .

ومن الملاحظ أيضا على السبكي الافراط في استعمال العقل والمنطق كمنهج في تحليل قضايا أسلوب الحذف و البلاغة عموما ،ومما يحسب له هو أنه يمتاز بالحجة والاقناع ،ذلك كان من خلال الاستشهاد بالآيات القرآنية في أغلب المواضع ،ويتيح للمتصفح على كتابه الاطّلاع على أراء العلماء في تخريجها ،ولم يغفل السبكي الشعر العربي باعتباره ديوان لغتهم ومعجمها .

ومما يحسب له عليه وكذلك هو إحاطة مسائل الحذف من كل جوانبها النحوية وحتى الصرفية وأقوال النحاة ومشاربهم الفكرية فيها مثل مسألة ما جاء في بيت ضابيء بن الحارث

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنّي و قيّار بها لغريب

ولو لا الحشو والتعقيد الذي صاحبه في بعض المواضع لكان أهم شروح التلخيص على الاطلاق لشموليته منهجه في الطرح .

وعن محاسن هذا الأسلوب قيل لبعضهم ما لك لا تزيد عن أربعة واثنين ؟ قال : هن بالقلوب أوقع ، وإلى الحفظ أسرع، وبالألسن أعلق ،وللمعاني أجمع ،وصاحبها أبلغ و أوجز" .

وقيل لآخر : ألا تطيل القصائد ؟ فقال :

أبى لي أن أطيل للشعر قصدي إلى المعنى و علمي بالصواب

وإيجازي بمختصر قريب حذفت به الفضول من الجواب

و في أخر هذا البحث نقول أن صفة الإيجاز التي اقترنت بالحذف و التي أولع العرب بها من خلال اهتمام البلاغيون و النقاد بأسلوب الحذف ، ووضع حدودا و ضوابط و بيان أقسامه و مواضعه ، لأنه ليس بمحمود في كل موضع و لا بمختار في كل كتابة ، بل لكل مقام مقال ، و إلى ذلك أشار ابن قتيبة بقوله " و لو كان الإيجاز محمودا في كل الأحوال ، لجرّده الله تعالى في القرآن ، و لم يفعل الله ذلك ، و لكنه أطال تارة للتوكيد و حذف تارة للإيجاز و كرر تارة للإفهام" .

المصادر و المراجع

* - القرآن الكريم

1- ابن جنّي ، الخصائص ، تح : علي النجار، دار الكتاب العربي ، بيروت/ لبنان، ج1،ط1913

2- ابن هشام ، المغني البيب عن كتب الأعاريب ، دار إحياء الكتب العلمية ،القاهرة ، الجزء2.

3- ابن الأثير ، المثل السائر ، تح : بدوي طبّانة ، دار النهضة ، مصر ، ج 02 ، ط 02

4- ابن السراج ، الأصول في النحو ،تح :عبد الحيّان الفتلي ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ج02 ،ط03 ،1996

5- ابن منظور ، لسان العرب ، تح : عبد الله علي الكبير ، دار المعارف ،القاهرة ،طبعة جديدة

6- الأزهري ، تهذيب اللّغة ، ج03

7- الجاحظ ، البيان و التبيين ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ج01 ،ط07 ،1998

8- الجاحظ ، الحيوان ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة البابلي ، مصر ،ج03 ،ط02 ،1965

9- الجرجاني الشريف ، الحاشية على المطول ، تح : رشيد أعرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، ط01 2007

10- الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، تح : محمد محمود شاكر ،دار المدني ، القاهرة ، ط03 1996

11- الجرجاني محمد بن علي بن محمد ، الاشارات و التنبيهات ، تح :عبد القادر حسين ،مكتبة الآداب ، طبعة جديدة 1997

12- الجوهري ،الصحاح ، تح :محمد تامر ،دار الحديث ،القاهرة ،ط 2009

13- الرّماني ، إعجاز القرآن (ثلاث رسائل في الاعجاز)، تح: محمد خلف الله ، دار المعارف ، مصر ط 03

14- الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج03 ،ط01 1988

15- السامرائي فاضل صالح ، الجملة العربية ،دار الفكر عمان ، الأردن ،ط02 ،2007

16- السبكي بهاء الدين ، عروس الأفراح ، تح : عبد الحميد هنداوي ،المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، ج01 ، ط01 ،2003

17- سيبويه، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ج01،ط03 ،1988

18- طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية رمل الإسكندرية

19- العباسي عبد الرحيم بن أحمد ، معاهد التنصيص في شرح شواه التلخيص ، ج01

20- القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تح : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان ، ط01 ،2003

21- كريمة محمود أبو زيد ، علم المعاني ، مكتبة وهبة ، ط01، 1988

22- محمد عيد ، أصول الحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط06 ،1997

23- مصطفى شاهر خلوف ، أسلوب الحذف في القرآن الكريم ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ط01 ،2009

فهرس المحتويات

*- المقدمة

* الفصل الأول

01 – تعريف الحذف لغة.....ص05

02 – تعريف الحذف في الاصطلاح.....ص06

03 – شروط الحذف ص12

04 – أغراض الحذف ص14

05 – الحذف في الجملة باعتبار ركنيها ص22

06 – الحذف في اللغة بين النحويين و البلاغيين ص23

* الفصل الثاني

* تمهيد ..... ص 30

01 – التعريف بصاحب الكتاب ..... .ص 31

02 – الحذف عند بهاء الدين السبكي ص34

أ - حذف المسند إليه ..... ،ص34

ب - حذف المسند..... ص 41

ج - حذف المفعول به ..... ص 48

* خاتمة

* المصادر و المراجع

* فهرس المحتويات